«تويوتا» تكشف عن «أفالون» 2011 بتصميمها الجديد

أعلنت تويوتا عن اطلاق سيارتها «أفالون 2011» بتصميم جديد يعيد إلى الأذهان متعة وأناقة وراحة السفر، حيث تتمتع السيارة بتصميم خارجي جديد ومميز، بينما أعيد تصميم مقصورتها الداخلية بشكل أنيق ومترف وتقنيات جديدة عملية.

وعلى الرغم من إضافة العديد من التجديدات داخل وخارج السيارة، تظل «أفالون» وفية لمفهوم الراحة والسلاسة، حيث ان «فئة أفالون للسفر» غنية بالبساطة التي تقدمها والمتعة في الوقت ذاته، وتتمتع «أفالون الجديدة» بخطوط ذات تصميم ديناميكي يعبر عن الرفاهية وبوفر الأمان فضلا عن التقنيات الحديثة التي من شأنها إثراء تجربة القيادة.

وقد تمت إعادة تصميم «أفالون» لتوفر مظهرا أنيقا ومتطلعا، حيث تتميز بأنها أعرض ولها شبك أمامي يندمج مع مصابيح أمامية متطورة ومع غطاء المحرك المنساب بنعومة والذي يوحي بانخفاض مركز الثقل ويؤكد شخصية «أفالون».

والمصابيح الأمامية مزودة بمصابيح هالوجينية متعددة الانعكاسات للإضاءة البعيدة أو مصابيح HID للإضاءة القريبة، وتستخدم أنابيب إضاءة توفر مظهرا مميزا لإضاءة ليلية. وتوفر مصابيح الضباب المدمجة في مقدمة السيارة زاوية إضاءة أكبر.

وتظهر أفالون الجديدة بشكل أفضل عند النظر إليها من الجانب، وذلك بسبب الحواف المطلية بالكروم والألواح الجانبية التي أعيد تصميمها والمرايا الخارجية المقاومة لسطوع الضوء وتضم إشارات الانعطاف. وتأتي العجلات الجديدة بمقاس 17 بوصة بتصميم ذي 10 أذرع.

وفي الجزء الخلفي من السيارة تظهر شخصية السيارة بوضوح بوجود شعار أفالون أعلى لوحة التسجيل، فيما يندمج العادم المزدوج في الشكل المضلع مع المصد الخلفي ليعطي صورة عصرية.

وتمت إعادة تشكيل الأضواء الخلفية لتقليل التوهج في الجزء الخلفي، الأمر الذي يساعد على توفير معامل سحب أقل، كما أن إشارات التوقف والانعطاف والإشارة الجانبية مدمجة في المصابيح الجديدة. وتوفر المصابيح الفريدة من نوعها مع جوانب الألومنيوم الداكنة والعدسات البيضاء والحمراء مظهرا عصريا متميزا.

سيارة أفالون 2011 الجديدة

وتم تصميم الجزء الداخلي من السيارة بنمط عصري ليحتفظ برحابته وأناقته، كما أنه مجهز بمقاعد مريحة وإكسسوارات مدمجة لتلبي احتياجات ركاب السيارة. والألوان منسجمة مع بعضها ومع المواد الخشبية المختارة بعناية فائقة لتوفر إحساسا بالتفاؤل واللمسة العصرية.

وفي الموديل Limited، المقاعد الأمامية الجلدية وظهور المقاعد مزودة بنظام تهوية ومنطقة فتحات كبيرة تساعد على تبريدها. وتتميز المقاعد الداخلية بغرز سميكة توفر ملمسا أنيقا للتصميم الداخلي. ومساند الرأس تأتي كمواصفة قياسية كذلك في السيارة.

ومنطقة المقاعد الخلفية بالسيارة مجهزة لتستوعب ثلاثة ركاب بارتياح، مع توافر مساحة مريحة للقدمين وإمالة المقاعد الخلفية. وتمت كذلك إعادة تصميم مساند الرأس وتكبيرها لتوفر دعما أفضل، كما يوفر مسند الذراع مساحة للتخزين في حالة عدم استخدام المقعد الأوسط.

ويوجد حاجب شمس خلفي كهربائي يعمل عن طريق الضغط على زر ليقوم بحجب أشعة الشمس القادمة من النافذة الخلفية، ويساعد على حماية ركاب المقاعد الخلفية من الضوء والحرارة، ويرتفع تلقائيا عندما يقوم السائق بوضع الترس والرجوع إلى الخلف.

تشمل عجلة القيادة أزرار تحكم للتحدث بالهاتف عبر البلوتوث والنظام الصوتي وتكييف الهواء، ومركز للمعلومات، وتجمع «أفالون» بطريقة فريدة بين القوة الكبيرة وانخفاض استهلاك الوقود لتوافر أداء ديناميكي متكامل هو الأفضل في فئة السيدان الكبيرة.

و«أفالون الجديدة» مزودة بمحرك 24 صماما سعة 3,5 ليترات ومزدوج على شكل V6، وينتج 268 حصانا عند 6200 دورة في الدقيقة. وقد تم تجهيز المحرك المزدوج بأحدث نظام تحكم الكتروني مزدوج أ-VVT والذي يوفر أوسع نطاق طاقة ويحتاج إلى أقل قدر من الوقود، ويولد أقل مقدار من الانبعاثات الغازية. ويعمل المحرك مع ناقل تروس أوتوماتيكي متعدد النظم وذي ست سرعات.

ويوفر نظام التعليق MacPherson في أفالون مزيجا بين القيادة عالية الجودة والتحكم الدقيق، حيث يستخدم هذا النظام نوابض على شكل ملفات في أركان السيارة الأربعة، ويجمع نظام التوجيه ذو الجريدة المسننة والترس مع الدفع الأمامي وترس التوجيه المثالي، ليوفر قيادة سلسة.

ويوفر نظام التحكم المزدوج في المناخ بالسيارة تحكما في منطقتين وبه تسعة أنظمة لتدفق الهواء توفر مزيدا من التحكم، ويعمل مرشح الهواء على إزالة الغبار وحبوب الطلع. تستخدم الأبواب ثلاثة مواضع إيقاف بدلا من اثنين، وذلك لتسهيل الدخول والخروج. وصندوق القفازات به قفل ومثبت هوائي وإضاءة داخلية. ويحتوي الكنسول الأمامي على مسند ذراع منزلق يتحرك مسافة 4,7 بوصات من الأمام إلى الخلف، ويمكن أن يستوعب مدى عريضا من المواضع الملائمة للسائق. والجزء العلوي مخيط بأناقة ومبطن بوسادة قماشية مزدوجة توفر نعومة، أما في الداخل فيوجد منفذ طاقة 12 فولتا، إضافة إلى منفذ USB وخرج صوتي.

ثمنوا رفض وزير المالية المقترح بزيادة رأسمال الصندوق لتمويل مشاريع التنمية

اقتصاديون لـ «الأنباء»: منح الائتمان يتطلب خبرات البنوك الكبيرة

- باقر: الصندوق قد يمول مشاريع جدواها الاقتصادية ضعيفة لكنها ضرورية
- زينل: معالجة خلل التمويل تتم عبر البنوك لا أن نعالج خللاً بآخر
- العتال: البنوك مطالبة بدور رئيسي في التمويل بشروط قابلة للتنفيذ
- بوخضور: ضرورة تمويل مشاريع بسرعة وتحت رقابة وشروط «المركزي»

أحمد باقر

جاسم زينل

حسين العتال

حجاج بوخضور

أحمد يوسف

ثمن اقتصاديون رفض وزير المالية مصطفى الشمالي الاقتراح المقدم من بعض أعضاء مجلس الأمة بإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بهدف تمويل مشاريع الخطة التنموية للدولة.

وقالوا في لقاءات متفرقة مع «الأنباء» ان الاقتراح يعاني مواطن قصور عديدة منها عدم الوضوح سواء في الهدف او في آلية التنفيذ. بالإضافة الى عدم تقديمه بدائل مناسبة لما يمكن ان يقوم به الجهاز المصرفي في عمليات التمويل.

وأشاروا الى انه اذا كان هناك خلل في عمليات تمويل خطة التنمية فان الأولى معالجتها لا ان نوكل هذا الأمر الى جهة أخرى ونزيد من عمليات خلط الأوراق وتعقيد الأمور.

وأكدوا على ان تحويل مسار تمويل عمليات التنمية من القطاع المصرفي الى جهات اخرى يعد ظلما للقطاع المصرفي بالإضافة الى كونه امرا يخرج الصندوق عن دوره الرئيسي وفي ذات الأمر تحجيم لدور البنوك وبالاخص في ممارسة دورها.

وأوضحوا ان التعديلات المقترحة تسلب «المركزي» احد اهم اختصاصاته المتعلقة بتوجيه السياسة الائتمانية وتنظيم المهنة المصرفية مما يؤدي الى حدوث انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الدولة بوجه عام. وأكد على ان طريق تمويل المشاريع كثيرة ومتنوعة ولابد ان تتم عبر مؤسسات التمويل والقطاع المصرفي، منها على سبيل المثال التمويل عبر المرابحة من خلال البنوك الإسلامية فهو بعيد عن تقيد عمليات التمويل المتبعة حاليا، وانه لدى القطاع المصرفي الإسلامي من الإمكانيات القيام بتمويل هذه المشاريع التي عادة ما تكون بكلفة كبرى وبمدد زمنية طويلة.

وبينوا ان هناك معايير دولية تحكم عمليات التمويل يجب ان تتبع. وان السبب الرئيسي لإحجامها عن عمليات التمويل يرجع الى التشدد من قبل الجهات الرقابية التي تفرض عليها قيودا هي غاية في الصعوبة. بحيث تصبح عمليات التمويل بالنسبة شبه مستحيلة.

وطالبوا القطاع المصرفي بضرورة تغيير سياسته الائتمانية من اجل القيام بأعمال تمويل مشاريع التنمية التي لابد ان تتم وفق المعايير الدولية وفق رقابة «المركزي». وفيما يلي التفاصيل:

في البداية ، قال وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة السابق أحمد باقر انه يمكن الاستفادة من الاقتراح المقدم من أعضاء مجلس الأمة في بعض الأمور التي لا تخل بمبدأ الصندوق او القطاع المصرفي.

وأشار الى ان التعديلات المقترحة تسلب «المركزي» احد اهم اختصاصاته المتعلقة بتوجيه السياسة الائتمانية وتنظيم المهنة المصرفية مما يؤدي الى حدوث انعكاسات سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الدولة بوجه عام.

وأكد على ان طريق تمويل المشاريع كثيرة ومتنوعة ولابد ان تتم عبر مؤسسات التمويل والقطاع المصرفي، منها على سبيل المثال التمويل عبر المرابحة من خلال البنوك الإسلامية فهو بعيد عن تقيد عمليات التمويل المتبعة حاليا، وانه لدى القطاع المصرفي الإسلامي من الإمكانيات القيام بتمويل هذه المشاريع التي عادة ما تكون بكلفة كبرى وبمدد زمنية طويلة.

وأوضح انه ورغم الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الشركات في الكويت إلا ان هناك العديد من الشركات ذات الملاءة الجيدة او التي تمتلك أصولا مازالت جيدة ولم تتأثر كثيرا من الأزمة، وان هذه الشركات يمكن إقراضها بضمان هذه الأصول، مؤكدا في نفس الوقت على ان الإجراءات التي يقوم بها بنك الكويت المركزي في تقييد عمليات الائتمان صحيحة، بل وضرورية لحماية النظام المصرفي من التعرض لأي خسائر محتملة.

وبين ان من هذه الأمور ان تبني الدولة نظاما خاصا للتمويل غير القطاع المصرفي وربما يجدي معها انشاء حساب خاص لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وتديره إدارة منفصلة، ومعها ستكون هناك جدوى كبرى من إنشائها مثل الوحدات السكنية منخفضة التكاليف او مشاريع قطاع الكهرباء.

السياسة الائتمانية

من جانبه، ثمن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الأنظمة الآلية وعضو مجلس إدارة البنك الدولي جاسم زينل رفض وزير المالية مصطفى الشمالي مقترح بعض أعضاء مجلس الأمة بتعديل نظام صندوق التنمية الاقتصادية العربية.

ورفض زينل رفضا تاما ان يقوم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بلعب دور في عمليات تمويل مشاريع التنمية، مؤكدا ان التمويل له دور رئيسي من مهام عملها وان افراغها من هذا الدور سيجعل دورها هامشيا بالإضافة الى ان المقترح المقدم لا يوفر بديلا مناسبا لدور الجهاز المصرفي في تقديم التمويل الذي يمكن ان يساهم في تسريع تنفيذ الخطة التنموية.

وأضاف ان للبنك المركزي دورا رئيسيا ومهما في عملية الرقابة وتنظيم حركة الائتمان وان المقترح سيجعلنا نخلط الأوراق بعضها البعض.

وأكد على انه اذا كان هناك خلل في عملية تمويل مشاريع التنمية في الكويت فانه الاولى والأجدى هو معالجة هذا الخلل، لا ان نقوم بتحويل هذا الخلل وهذه القضية الى جهة أخرى ليست منوطة بهذه الأمور لتشارك في تعقيد وتضخيم هذا الخلل وهو عملية التمويل نفسها.

وقال ان تحويل مسار تمويل عمليات التنمية من القطاع المصرفي الى جهات أخرى يعد ظلما للقطاع المصرفي، بالإضافة الى ان الاقتراح المقدم من أعضاء مجلس الأمة يشوبه بعض القصور الأمر الذي يخرج الصندوق عن دورة وفي ذات الأمر يحجم البنوك عن القيام بدور أساسي.

وأشار الى ان هناك دورا أساسيا للصندوق الاجتماعي للتنمية يتمثل في تمثيل الدور الاقتصادي الفاعل للكويت في الدول التي يقوم بتمويل مشاريع البنية الأساسية فيها.

وأكد ان البنوك الكويتية مجتمعة قادرة على تمويل مشاريع التنمية، وان خلق أي نظام جديد لعمليات التمويل هو حل من سبيله الإجحاف بحق البنوك في دورها الأصيل في القيام بعمليات التمويل.

وأشار الى ان ظروف الوضع الاقتصادي التي تمر بها البلاد جعل هناك صعوبة في القطاع الخاص لعمليات التمويل خصوصا اذا كانت تشمل عمليات تمويل بحجم كبير وبمدة طويلة مثل المطلوبة في تمويل مشاريع التنمية.

وقال اذا كان هناك أصول مملوكة للقطاع الخاص تتمثل في اسهم مدرجة في السوق وقد تهاوت الى قيمها الدنيا فان عمليات التمويل بضمان هذه الأصول تصبح ضئيلة وبطيئة وبصورة غير معقولة لا يكون هناك ضمان لعمليات التمويل وهذا الأمر يزيد من الأعباء على الشركات ويبطئ من قدرتها في التحرك في تمويل مشاريعها او اقتناص فرص تراها مناسبة.

وطالب بضرورة ان تكون هناك إجراءات لمساعدة الشركات والقطاع الخاص على الاقتراض بضمانات من اجل إعادة دوران عجلة الاقتصاد مثلما هو متبع في العديد من الدول كما طالب بضرورة ان تلعب الدولة دورا فاعلا في تنشيط الاقتصاد وتمويل عمليات التنمية بصورة سريعة حتى لا يؤثر البطء الاقتصادي ويصيب مختلف القطاعات الاقتصادية بالشلل.

خلط الأوراق

وفي ذات السياق رفض نائب رئيس مجلس الإدارة في الشركة الأولى للتأمين التكافلي حسين العتال المقترح بزيادة رأسمال الصندوق، مؤكدا ان الرفض كونه لا يتسم مع طبيعة عمل الصندوق والأساس الذي انشئ من أجله، وحتى لا تختلط الأوراق ببعضها.

واكد على ان الاقتراح المقدم لا يشمل آليات توضح الرقابة على الائتمان، كما لا توجد ضمانات تكفل التزام الجهة المانحة بالأسس والضوابط الائتمانية السليمة.

وأشار الى ان هناك جهات معنية بتمويل مشاريع التنمية وعملية التمويل تشكل نشاطها الرئيسي ولا غنى عنها في عمليات التمويل.

وقال انه على البنوك ان تقوم بدورها الرئيسي والأساسي في عمليات تمويل مشاريع التنمية بشرط تعديل وتيسير شروط التمويل لتكون أكثر جدوى، مثلما يحدث في دول الخليج.

وبين أن هناك معايير دولية تحكم عمليات التمويل يجب ان تتبع، وان السبب الرئيسي لإحجامها عن عمليات التمويل يرجع الى التشدد من قبل الجهات الرقابية التي تفرض عليها قيودا هي غاية في الصعوبة، بحيث تصبح عمليات التمويل بالنسبة شبه مستحيلة. وعن القدرات المتبقية لدى الشركات الكويتية لتقديمها ضمانات للبنوك للحصول على تمويل، قال: «الإجابة لدى البنك المركزي».

توزيع المسؤولية

من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي حجاج بوخضور ان توزيع مسؤولية وادوار تمويل عمليات التنمية بإشراك الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية امر غير محبب، حيث ان هناك العديد من الجهات ذات القدرات على عمليات التمويل دون اللجوء الى زيادة رأسمال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. واشار الى ان منح الائتمان لشركات خاصة للقيام بمشروعات كبيرة يتطلب خبرات ائتمانية تستند الى خلفية علمية وعملية لا تتوافر إلا لدى وحدات الجهاز المصرفي، الأمر الذي يزيد من احتمالات المخاطر الائتمانية التي تكتنف عملية الائتمان وهو ما يعرض المال العام للضياع.

وأكد على الدور الرقابي الذي يقوم به بنك الكويت المركزي حتى نتجاوز الأزمة المالية العالمية وأثارها، مؤكدا على ان هناك تمويلا وسلاسل تمويلية يتم اتباعها من اجل تمويل مشاريع التنمية يجب ان تتم بسرعة حتى لا تصيب مشاريع التنمية ببطء يعود أثره على عموم الاقتصاد.

وأشار الى ان هناك معايير وشروطا رقابية لتمويل المشاريع يجب ان تتبع خصوصا انها دولية وتعمل من خلال مرونة لتسهيل وضمان أموال الممول ولا يعتقد انها مبالغ فيها، فالبنك المركزي يطبقها من منظوره للوضع الاقتصادي الذي يرى انه يحمي الاقتصاد العام للدولة من التعرض لأي مخاطر.

وطالب القطاع المصرفي بضرورة تغيير سياسته الائتمانية من اجل القيام بأعمال تمويل مشاريع التنمية التي لابد ان تتم وفق المعايير الدولية وفق رقابة البنك المركزي.

وعن وضع الشركات الحالي والضمانات التي يمكن ان تقدمها للحصول على تمويلات مصرفية، قال بوخضور ان الامر يتعلق بمدى ما تمتلكه هذه الشركات من أصول جيدة يعطي للبنك ضمانات، وفي ظل أوضاع سوق الكويت للاوراق المالية الراهن فان الأجدى للشركات المتماثلة ان تبحث عن عمليات اندماج او استحواذ او تخارج من اجل تقوية مراكزها المالية وايضا تهم بعمليات اعادة الهيكلة المالية والإدارية لتشكل كيانا جديدا وقادرا على مواكبة ومستجدات الأوضاع الاقتصادية في الوقت الحالي.

وحذر بوخضور هذه الشركات من التلاعبات في الميزانيات او القيام باي عمليات تجميلية لتحسين مراكزها المالية، حيث ان مثل هذه الامور ستعود بالسلب عليها وعلى مساهميها ومن ثم على الوضع الاقتصادي عموما.

حملة مستشفى طيبة بمناسبة أسبوع الرضاعة الطبيعية

قسم الأطفال لدى مستشفى طيبة يرحب بالضمام الأستاذة الدكتورة/ منى يوسف إستشارية طب الأطفال وحديثي الولادة بهيئة المستشفيات والمعاهد التعليمية المصرية

الرضاعه الطبيعيه هي أفضل وسيلة لتغذية الطفل حيث أن " حليب الانسان هو أنسب غذاء للإنسان " .

ويعد الولاده مباشرة بالإمكان ان تبدأ الرضاعه الطبيعيه وهذا سوف :

1- يزيد من إدرار الحليب من الثديين بمجرد مص الطفل للثديين والذي يساعد في زيادة هرمون البرولاكتين الدر للحليب .

2- تنشط الرضاعه افراز الاكسيتوسين الذي يساعد على نزول اللبنيه مع انقباض الرحم بطريقة طبيعية ووقف النزيف .

3- يحصل الرضيع على لبن السرسوب ذو القيمه الغذائيه العاليه والغنى بالأجسام المناعيه .

4- حدوث ارتباط بين الأم والطفل بتقوية شعور الأم بالحب تجاه طفلها والتعرف على رائحة الأم من قبل الرضيع .

ومن مزايا حليب الأم من حيث التكوين والمكونات :

• حليب الام دائم التكوين والافراز في اي وقت للرضيع .

• درجة حرارة حليب الام مناسبه للطفل في كل وقت .

• هو ايضا سهل الهضم لانه طبيعي من انسان لإنسان .

• يحتوي حليب الام على أجسام مناعيه تقي الطفل من الامراض المعديه منها النزلات المعويه - التهابات الاذن الوسطى وبعض الفيروسات .

• في حالات الولاده المبكره . حليب الام يكون مناسب للطفل الخديج ويمكن حفظه واعطائه للمولود في الوقت المناسب .

• يقي حليب الام من بعض الامراض الحادة والمستقبليه للطفل مثل :

- حساسية الجلد
- الربو الشعبي
- السمنه
- الأمساك المزمن
- البول السكري
- الموت السريري SIDS
- امراض الجهاز الهضمي في الخديج NEC
- سرطان الدم عند الأطفال

ويقي الأم من امراض :

- الاكتئاب بعد الولاده
- سرطان الثدي
- سرطان المبايض
- السكري من النوع الثاني Type2 diabetes

فن الارضاع للوصول الى الرضاعه الطبيعيه الناجحه :

- يجب ان تبدأ الرضاعه الطبيعيه بأسرع وقت ممكن بعد الولاده .
- يجب ان يرضع الطفل كلما بكى او أحست الأم بحاجه الى الرضاعه .
- يجب ان يعتمد الطفل في الشهور من 4 الى 6 شهور الاولى على الرضاعه الطبيعيه فقط .
- لا يعطى الطفل ماء اطلاقا مع الرضاعة الطبيعيه لأن حليب الام كافي من ناحية كميه الماء .
- الرضاعه من الزجاجه حتى لو كانت مره واحده تجعل الطفل يكره الرضاعه من الثدي مره اخرى .

وضع الطفل اثناء الرضاعه

• دعي الطفل يرضع من ثدي واحد بقدر المستطاع ولا تنقليه إلى الثدي الثاني حتى يأخذ وقتا كافيا للرضاعه حيث ان الحليب الذي ينزل في اخر الرضعه يحتوي على نسبه اعلى من الدهون ويكون غنيا بالسعرات .

• لايبعد الطفل عن الثدي لأي سبب ، لا تسحبي الطفل بعيدا ولكن ضعي رأس اصبعك الاصغر في زاوية فم الطفل وهذا سوف يفتح فم الطفل تلقائيا .

المؤشرات الدالة على ان الطفل حصل على كميه كافيه من الحليب :

• نوم الطفل بعد الرضاعه من ساعتين الى ثلاث ساعات .

• تبليل الطفل لسته او ثمانيه حفاضات باليوم

• زيادة وزن الطفل من 100 الى 200 جرام كل اسبوع .

• المظهر الطبيعي للطفل اللون - نعومه الجلد ونشاط الطفل .

العوامل التي تساعد على استمراريه الرضاعه الطبيعيه :

• الحاله النفسيه للأم .

• تجنب الارهاق الجسماني .

• استعمال حبوب منع الحمل قد يؤثر على كمية حليب الام ، يجب استشارة الطبيب لاختيار النوع المناسب .

• العنايه بالثدي ونظافته لتجنب الالتهاب .

• التفريغ الكامل والمنتظم للحليب من الثدي سواء عن طريق ارضاع الطفل او باليد او بالتنفاط .

• غذاء متوازن كميا ونوعيا يفي احتياجات الام المرضعه .

• اخذ قسط كافي من السوائل حيث انها تعتبر احسن مدر للحليب .

الإستنتاج :

- حليب الأم هو أنسب غذاء للطفل الرضيع .
- الرضاعه من الثدي تقوي العلاقه الحميمه بين الأم والرضيع .
- يجب عدم اعطاء الطفل اي سوائل خارجيه بعد الولاده حيث ذلك يشعره بالشبع فلا يرضع من الأم وبالتالي يقل افراز لبن الثدي .
- لبن الأم وحده كافي حتى عمر 6 شهور .
- يبدأ اضافات الوجبات الخارجيه بعد 6 شهور مع الاستمرار في الرضاعه حتى عمر سنتين .
- الرضاعه الصناعيه تكلف الجهد والمال .
- الرضاعه الصناعيه تجعل الطفل عرضه للإصابه بالأمراض المعديه .
- حاله الأم النفسيه والجسديه هامه لإنجاح الرضاعه الطبيعيه .